FHM/SIHR
Fondation Haytham Manna
L'Institut Scandinave pour les Droits de l'Homme

الجهادية السلفية وتحطيم المجتمع المدني والدولة

هيثم مناع

منذ توزيع الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين لأربع فتاوى في تكفير العلويين في 1978، تهافتت عشرات الكتيبات والشروحات من أجل بناء نهج جديد في التعامل مع الاختلاف المذهبي الذي ميّز سوريا الطبيعية منذ قرون طويلة. وبقدرة قادر، أصبح الخبير في قوانين الأحوال الشخصية إبراهيم فوزي وعلامة القانون محمد الفاضل والفيلسوف زكي الأرسوزي والاقتصادي عارف دليلة جزءا من مشروع شيطاني علوي نصيري لضرب أهل السنة في بلاد الشام من قبل **العلوية النصيرية**، وصار مفتي قطر يوسف القرضاوي يجلس على قناة صفا يحدثنا تحت شعار "الدم السني واحد" عن الجهاد في بلاد الشام، ويتهاطل بقوافل مدفوعة الأجر والثمن قرابة 120 ألف شخص لتحرير بلاد الشام من النظام العلوي والرافضة والفرق الضالة. كل هذا من أجل تحطيم كلمة "السوري" والمواطنة وأنشودة الحرية والأمل.

من هم هؤلاء العلويون النصيريون الذين حلوا في مرتبة "العدو الصائل"، مكان الإسرائيلي والإمبريالية والاستعمار؟ بل مكان مكافحة الاستبداد والفساد!

التعليب الطائفي!

حسب أبو مصعب السوري ومن تبعه في التحليل الطائفي وكما يقول حرفيا: *"جماعة مكونة من "كفار ملاحدة مرتدون"، عمرها 12 قرن أخذت أسماء عديدة. هم "أكفر من اليهود والنصارى وأشد فتكاً بأهل الإسلام منهم"، "لا يحل لأهل الإسلام أن يبقوا تحت حكمهم لحظة واحدة، كما قال تعالى: {ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً} ، ويجب على كل مسلم ومسلمة وكل مكلف*

فرضاً عينياً لازماً؛ جهادهم باليد واللسان والقلب". "دماء العلوية النصيرية العلوية هدر حلال، فيجب تتبعهم وقتلهم وتنظيف بلاد الشام ووجه الأرض منهم، فيجب أن يقتلوا جماعات وأفرادا، ويجب على أهل السنة أن يقتلوهم ويحصروهم ويقعدوا لهم كل مرصد". "أموال العلوية النصيرية حلال مباحة لأهل الإسلام، فيجب استردادها، وما أخذه أي مسلم من أموالهم جهاداً فهو غنيمة، فيه الخمس لمصارف المسلمين، والأربعة أخماس لمن غنمه، وأما ما أخذ منهم حيلة فهو فيء حل لمن أخذه من المسلمين، وفي خمسه خلاف، والأرجح – والله أعلم – أنه لآخذه من المسلمين لا خمس فيه، حسب أقوال العلماء". "نكاح العلوية النصيرية والزواج منهم وتزويجهم حرام شرعاً، والعقد باطل، وهو زنا، وحتى وقت السبي؛ فقد أفتى العلماء بحرمة أن يقع الرجل على جاريته منهم لكونهم ملاحدة مرتدون، فيجب أن يتنبه أهل الإسلام إلى عدم تزويجهم ولا الزواج منهم، وليعلم من أقدم على هذا أن العقد باطل فاسد، والزواج منحل، واستمراره زنا". "كل قوانينهم وتشريعاتهم ودساتيرهم باطلة بطلاناً أصلياً، فيجب أن يتقرب أهل السنة إلى الله بعصيانها". "يحرم أن يدفع المسلم لهم من ماله أي ضريبة أو معونة أو مكس طائعاً مختاراً، إلا أن يكون مكرهاً مجبوراً، وكل عون مادي لهم عون على حرب الله ورسوله والمؤمنين". "يحرم أن يحارب المسلم المسلمين معهم، أو أن يكون في أجهزة أمنهم وسلطتهم، أو أن يكون عوناً لهم على أي سلطة وحكم على المسلمين، كما يحرم عليه أن يفشي أسرار المسلمين إليهم، وهذا يعتبر ولاية للكافرين قد تصل بصاحبها إلى الردة والكفر والخروج عن دين الإسلام". "كل العهود والمواثيق الإقليمية والدولية التي ابرمها العلوية النصيرية مع أي طرف كان باطلة بطلاناً أصلياً، ذلك لسقوط أصل ولايتهم على المسلمين"... يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "هؤلاء القوم المسمّون النصيرية، هم وسائر أصناف القرامطة الباطنيّة، أكفر من اليهود والنّصارى، بل أكفر بكثير من المشركين".[1]

يكفي فتح أي موقع جهادي أو إسلاموي اليوم أو وضع كلمة السلفية والعلويين لتخرج علينا عشرات المقالات والكتيبات التي تعرف القارئ على المجتمع السوري من خلال صناديق بشرية مكونة من ملل ونحل تتميز عن بعضها بانتماء الأهل لدين أو طائفة أو مذهب، لا يجمعها وطن أو مواطنة أو الانتماء المشترك للإنسانية، بل تتحدد منذ ولادتها هويتها الطائفية الشريرة الضالة والمضِلة. فحتى العلوي الذي يختار جامعة الأزهر لا يخرج من تصنيفه البدائي، وهو مندس للإساءة لإسلام "أهل السنة والجماعة" وبالطبع للفرقة الناجية... هذا الخطاب الذي يعيد تصنيف الناس في المجتمع السوري إلى قبائل وملل ونحل ويلغي الروابط المدنية التي قامت عليها سوريا المناهضة للاستعمار الطامحة لمكان تحت الشمس، جرت مأسسته في مدينة الرقة في ظل

[1] **أبو مصعب السوري، أهل السنة في الشام في مواجهة النصيرية والصليبية واليهود.**

احتلال داعش لها، وفي الموصل أيضا. لكن وبنفس الإيديولوجية والنهج العقيدي في محافظة إدلب خلال سبع حكومات لهيئة تحرير الشام، يجري اليوم تعميمه على كامل الأراضي السوري عبر تعزيز الروابط العضوية قبل المدنية وتقسيم المجتمع السوري على أساس طائفي واعتبار فتاوى ابن تيمية قاعدة لتنظيم العلاقة مع الفرق الباطنية الكافرة[2] . أي إلغاء عناصر المناعة الذاتية للمجتمعات في القرن الواحد والعشرين بالعقيدة الطائفية التي تشكل سلاح دمار شامل لأي مجتمع متنوع.

تفتيت ما تبقى من فكرة الدولة!

قامت سلطة الأمر الواقع في دمشق بإلغاء مؤسستي الأمن والجيش، وأعادت تكوينها على أساس طائفي محض.. سرحت عشرات الآلاف من موظفي الدولة من غير "أهل السنة"، الترخيص لأي جمعية في سوريا اليوم، حتى لو كانت دينية وإسلامية مشروط بموافقة السلطات على مراقبة أدائها والموافقة على أي إصدار أو بيان لها... قيادة النقابات تحت الإشراف والسيطرة المباشرة لوزارة الداخلية، المساجد والمدارس الدينية يديرها وزير الأوقاف الذي يصدر قائمة أسبوعية بمن يخطب وفي أي مسجد، التعيينات والتسريحات والقرارات في التعليم والجامعات تخضع **لشيخ من هيئة تحرير الشام**... تلخّص جملة معلم في إحدى مدارس جبل العرب هذا المشهد: *"في ثلاثين عاما لم نر شيخ عقل يدخل المدرسة، اليوم يحضرون لنا شيخ قمل"*

لا تؤدي هذه السياسات الاستئصالية وحسب، إلى خنق الفضاء المدني المواطني، بل أظهرت زوال الفروق الشكلية بين داعش وهيئة تحرير الشام، حيث تغلغل عناصر داعش في مختلف المؤسسات الأمنية والعسكرية وسيطروا على مراكز هامة فيها. لدينا قوائم بمئات العناصر الداعشية الذين تهتشوا وحسن تهتشهم وصاروا في مراكز أمنية حساسة، في الوقت الذي يتم فيه "تنظيف" مؤسسات الدولة ممن يطلق عليهم الجولاني اسم "الفلول".

ما من شك، بأن الأزمة السياسية في عراق بعد الاحتلال، الذي أسقطه بريمر والقادمون من وراء الحدود (من الزرقاوي إلى الشلبي) في الوحل الطائفي والمذهبي وغياب الدولة الجامعة لمكوناتها البشرية، ليست سوى التعبير الأقل وطأة للتوظيف الطائفي والمذهبي. **فالقتل العشوائي اليومي،**

[2] اعتقلت القوات الأميركية أبو مصعب السوري (مصطفى عبد القادر ست مريم نصار الرفاعي) واعتقل رفيقه أبو خالد السوري(محمد بهايا) في 2005 في باكستان. وقد مكثا في السجون الباكستانية إلى أن نقلا بداية 2006م إلى جزيرة ديغيو غارسيا (تحت السيطرة البريطانية–الأمريكية) ومنها جرى تسليمهما للسلطات السورية. حكمت السلطات السورية عليهما بالسجن سبع سنوات (؟) أفرجت السلطات السورية عنهما لشمولهما بالعفو الرئاسي في نهاية 2011 (؟) التحق أبو خالد السوري بحركة أحرار الشام في حلب ولا يوجد أخبار مؤكدة عن مصير أبي مصعب السوري.

مع كل أشكاله والمشاركين فيه، ليس سوى الترجمة الفورية للطابع التحطيمي لاستبدال الدولة التسلطية القمعية بحالة طغيان الحقد المذهبي على فكرة المواطنة والوطن والحقوق والإنسانية نفسها. لقد تمت فرملة وتيرة الحراك الديمقراطي العلماني الذي وجد نفسه محاصراً بين طوفان التدين الملوث بالطائفية والعنف وعنف السلطات المُغيّب لأبسط تعبيرات المواطنة.

العنف ينتج العنف والحقد مصنع لنشوء الأحقاد، والفعل الطائفي يحيي الغرائز الطائفية البدائية، وكما يقول الفقيد نصر حامد أبو زيد: *"الطائفية فعل تفتيتي، لا يتوقف عن ممارسة فعاليته عند نقطة محددة، قد تبدأ من نقطة ما، لكنها تنفجر ما لم تتم محاصرتها بأسرع وسيلة".*

لا يوجد "دولة دينية" واحدة، في التاريخ والمعاصرة، تعتبر المواطنة أساسا منظما للعلاقة بين الدولة وقاطنيها. لذا نلاحظ في المثال الوهابي والخميني والطالباني التمييز واضحا في مؤسسات الدولة ومراكز القرار بين أبناء "الفرقة الناجية" ومن يختلف عنها ومعها. ويتعدى الأمر الممارسات إلى المنطلقات العقيدية المغلقة التي بنيت عليها عصبية الدولة. والتي تعتبر الشأن العام شأنا خاصا بمن يشترك معها في الطائفة والعقيدة والدين. وتعتبر خطرا على المجتمع أن يحدث أي اختراق له ممن لا يتشارك الولاية مع "الفقيه" أو "الشرعي". وباسم مبدأ بسيط اسمه "الحاكمية الإلهية" يجري ضرب الحق في الاختلاف والتنوع والتقدم في بناء مؤسسات الدولة نفسها وتكفير من يتحدث عن الديمقراطية ودولة القانون الوضعية. فالحكم لله وليس للبشر، وهذا التفويض بالحكم إنما خص الله به فرقة منصورة دون سائر المؤمنين والعالمين.

الأمن مقابل الطاعة والدعم مقابل التبعية

منذ دخول جيش الفتح إدلب بقيادة أسامة نمورة (أبو عمر سراقب) في 2015 بدأ السؤال حول إدارة مناطق السيطرة يطرح بشكل جدي، فقد نجم عن دخول المدينة تغييرا ديمغرافيا هاما تمثل في نزوح وهجرة عدد كبير من موظفي الدولة وأبناء الأقليات في المحافظة. تفتتت دوائر الدولة وأمسكت الفصائل العسكرية بزمام الأمن. لم يعش انسجام هذه الفصائل طويلا وبدأ الصراع الداخلي ينعكس مباشرة على الوضع الأمني للمواطنين. كانت "المحاكم الشرعية" أول مؤسسات "جبهة فتح الشام" التي استقلت عن تنظيم القاعدة في 2016، لكنها بقيت بعلاقة عضوية مع التنظيمات الجهادية الآسيوية التي صارت جزءا من التحالفات العسكرية والأمنية الجيدة الناشئة. وخلال عامين، وبعد مقتل أسامة نمورة، أمسك أبو محمد الجولاني بالجهاز الأمني في هذه المناطق وطرح موضوع تشكيل نواة إمارة إسلامية بعد الإمساك بمعبر باب الهوى والتحكم بالحركة البشرية نحو تركيا والمساعدات الإنسانية للنازحين. أولى قرارات الإمارة غير المعلنة ومن بعدها حكومة

الإنقاذ كانت في اعتماد الليرة التركية وربط الاتصالات ومواضيع الإغاثة والمساعدات الإنسانية بالمؤسسات التركية والتركية–السورية كذلك عديد الموارد بالاقتصاد التركي. **كانت التبعية هي ثمن الصمت والتواطؤ التركي مع هيئة تحرير الشام منذ ولادتها.** على صعيد المناهج الدراسية والمؤسسات التعليمية والطبية، حتى اتفاقيات معالجة الأمراض الخطيرة كانت تحت إشراف وكوتا تركية. لذا انتشرت الجمعيات الدينية–الخيرية بشكل كبير ولوحقت منظمات المجتمع المدني باستثناء "القبعات البيض" التي أدارتها ومولتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. نجحت بعض المبادرات المستقلة في الشمال السوري من إقامة مشاريع إنسانية بعد موافقة الوالي التركي صاحب القرار النهائي في استمراره. وبذلك تشكل في محافظة إدلب في سبع سنوات:

- ❖ – جهاز أمني مركزي يشرف على أحد عشر سجنا ومراكز تحقيق،
- ❖ جهاز ضرائبي منظم على "الغنائم" والمحسوبيات والولاء،
- ❖ جهاز قضائي–ديني (الهيئة العامة للقضاء)،
- ❖ وقطاعات خدمية جرى عبرها السيطرة على مناهج التعليم، جهاز إدارة للبلديات، تبادل الضروريات مع تركيا والإمساك بمراكز الصيرفة.

من هذه النواة، تم تشكيل نواة البيروقراطية الجهادية لإدارة الشمال، وعلى هذه القواعد نفسها، يجري بناء الأجهزة الإدارية والعسكرية في عموم سوريا اليوم.

لا يمكن بناء دولة من أوليغارشيات الحروب الهجينة التي عاشتها البلاد، وليس ثمة مثل واحد لاستبدال البنك المركزي في أي بلد بمراكز الصرافة والصندوق السيادي باقتصاد الغنائم. عندما يجري تحويل عشرات مراكز الصرافة لأيد "إدلبية" ووزارة الداخلية يصبح من الصعب حتى دفع رواتب العاملين في الدولة ولا يمكن للحوالات المصرفية من الخارج ولو بلغت ربع مليار دولار أن تحل المشاكل المعاشية للناس. أما الارتفاع الجنوني للعقارات فيغير وحسب أسماء السماسرة ... إغراق الأسواق السورية بالبضائع الرديئة التركية أغلق عديد المصانع في دمشق وحلب ودمر الثروة الحيوانية والأعمال اليدوية ومحاولة إعادة الوقف للدولة ينجم عنه يوميا إعادة البيع "بالخردة" لتحصيل ما يمكن تحصيله. تنتج إمارة المشايخ زبائنية جبائية مصابة بنقص المناعة الذاتية، ولم تعد موارد المرافئ مرئية بل مصادرة يوما بيوم. المافيا الاقتصادية المدارة من عائلة الشرع وأنس خطاب والأسترالي... لا يعنيها إعادة البناء بقدر ما تهتم بالجباية والمصادرة وضرب قوة العمل أو ما تبقى منها. ولكي لا تصبح احتجاجات المسرحين وغلاء الأسعار وجنون سعر الكهرباء أسئلة وجودية بحاجة لإجابات، تجري عملية الشحن المذهبي والطائفي لتوجيه الأنظار نحو "العدو الداخلي" وهو باختصار بسيط ومبسط حتى الثمالة يكمن في طوائف الشر من علويين وموحدين دروز وباطنيين وعلمانيين وأهل كتاب. المساجد تتحول إلى منابر لخطاب الكراهية، وينصب على كل دائرة حكومية شبه شيخ من أشباه الكتاتيب التي أغرقت بالأمس إدلب، وأصبح بقدرة قادر

صاحب القرار في شؤون الدين والدنيا لمجتمع سوري بدأ القرن الواحد والعشرين بأعلى نسبة كوادر تقنية وثقافية في الشرق الأوسط.

وتكالبت علينا الأمم!

أن نعيش ما نعيش في سوريا اليوم، من مجازر طائفية الطابع وتجييش مذهبي لا سابق له، لم يكن له أن يستمر لولا التدخل والدعم الخارجي لإمارة الفاشية الجهادية. فحكومة أردوغان تعتبر نفسها وصية على شمال سوريا وتحن للعثمانية القديمة، والدولة العبرية تجد في أنموذج الأبارتايد السوري ما يغطي سوءات نظام الأبارتايد الذي أقامته في فلسطين، دولة قطر سعيدة بانتصار الثورة المضادة ووصول من تدرّب عندها للوزارة والقصر، ولكن لنقلها بصراحة: "ما هي مصلحة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في دعم ما يحدث؟ أليس والده، الذي كان مسؤولا أساسيا في تسفير المجاهدين لأفغانستان هو من صدّق في 2016 على قانون تجريم الطائفية في المملكة العربية السعودية في 2016 وقال في ذلك: "بعد تفشّي ظاهرة الإرهاب، وكثرة عمليَّات الانتحار الداخلي والخارجي، واستهداف أمن الوطن والمواطن، وتفشي الطائفيَّة، والعصبيَّة القبليَّة، والاستخفاف بحرمة الدماء المعصومة ليتطلب الأمر –وبرغبة الغالبية– استصدار نظام تجريم الأفعال المخلَّة بالوحدة الوطنيَّة، أو الجبهة الداخليَّة، أو المساس بالحقوق والواجبات الممنوحة للمواطنين، والخروج عن الثوابت الوطنيَّة، والدعوة إلى المناطقيَّة، أو المذهبيَّة، أو تكفير الآخرين، وعدم احترام الأديان السماويَّة، وفقًا للحقوق الممنوحة شرعًا، وبموجب النظام الأساسي للحكم".؟ أما زال عبد الله المحيسني، المصنف إرهابيا في المملكة، إمام الصلاة عند الجولاني في القصر الجمهوري في دمشق؟

ثمة أمور يصعب على أمثالنا من العقلانيين والحقوقيين فهمها.

كقاعدة عامة، حيثما وجدت سلطة طائفية هناك بالضرورة مشكلة طائفية. وتعريف **سلطة** هو ما نشتقه من تعريف "ماكس فيبر" للكلمة، باعتبارها "**ضرورة إلزامية في التنسيق بين فئتين، بمعنى أن هناك مصدرا معينا يعطي أوامر محددة تفرض على مجموعة معينة من الأشخاص طاعتها**"[3] .

لكن الفرد يمكن أن يخضع للأوامر بملء إرادته أو بالقسر، وفقا لطبيعة النواظم التي تحكم علاقته بالسلطة نفسها. أما **طائفية**، فمعناها، توظيف الانتماء لمذهب أو دين في مشروع سياسي مجتمعي يعتبر هذا الانتماء من مقومات بناء السلطة نفسها، وتنشئ تكوينات مؤسساتية ترسخ

[3] ماكس فيبر، نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، فري برس، نيويورك، 1947، ص 32 (بالإنجليزية).

البنية الاجتماعية الثقافية لهذا المشروع في المجتمع أو على الأقل في صفوف طائفة من طوائفه .[4]

تطييف الإمارة!

يتفق ميشال شيحا وأدمون ربّاط ومهدي عامل وهيثم مناع على اعتبار "الوجود المؤسسي للطوائف هو بالدولة وحدها وجودها السياسي". وقد أضفت في هذا الشأن منذ 1991: "**إن ارتباط الطائفية بالدولة نابع من صلة الأخيرة بالمفهوم الحقوقي الذي يحدد تعريف الأفراد والجماعات التي تعيش تحت سلطانها**"[5]. فإضافة إلى الممارسات، تدخل الطائفية حيز التعارض مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، عندما تصبح مرجعاً حقوقياً يحدد دور الأفراد والجماعات بشكل كلي أو جزئي (بما في ذلك الدور المسبق داخل الجماعة لأفرادها، كما في نظام الكاست الذي يصنف ضمن هذا المصطلح أيضا). فيما يسهّل الاتفاق على تعريف عام للطائفية السياسية باعتبارها "***تقنين أو فرض بالممارسة، للتمثيل السياسي وفقاً للانتماء الطائفي (الديني أو تقنين المذهبي) بشكل "متوازن" أو "جائر***"[6]، **ولكن عندما يكون العنف ملبّسا بالطائفية، ليس لدينا حالة واحدة في التاريخ لأي توزيع أو كوتا طائفية متوازنة أو منطقية**[7].

النضال لمكافحة الجرائم الطائفية في الممارسة، في المؤسسات وفي الإعلام والمساجد والمدارس ليس حلما بعيد التحقق، والانتقال من التمجيد إلى التجريم لممارسات يهان فيها الإنسان باسم دين أو معتقد ليس فقط قضية ممكنة، بل قضية وجودية لأي مجتمع متعدد ومتنوع. وهذا ممكن بقدر ما يعبر عن حاجة فعلية لأغلبية أبناء المجتمع. لنتذكر دائما أن العلمانية كانت في التاريخ الأوربي ابنة ثورة أو ضرورة أو كلاهما. قدر الوجود السوري اليوم أنه لم يعد بإمكانه أن يكون متماسكاً ومتضامناً في معركة الخروج من مستنقعات الحروب الهجينة التي عاشها وإعادة البناء، إلا إذا تمكن فعلاً من تجاوز الأسباب التي أعملت معاول الهدم. الأمر الذي يعني استعادة الثقة بالإنسان واعتبار حقوقه وكرامته فوق أي اعتبار ديني أو دنيوي آخر.

---

[4] أنظر : د. فيوليت داغر، الطائفية والحقوق الإنسانية، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2010/12/1.

[5] هيثم مناع، تحديات التنوير، التابو الطائفي، كولن، 1991، ص 137.

[6] هيثم مناع، المصدر نفسه، ص 140.

[7] لم تقر الشرعة الدولية لحقوق الإنسان المساواة الكاملة بين الأشخاص إلا لفشل مختلف النظم السياسية التي سبقتها في إلغاء التمييز.

لقد زرعت سنوات الحرب الموت في جلّ زوايا الحياة، بحيث فقدت هذه الكلمة قيمتها في ذاتها. وكلما استعاد المجتمع الاعتبار للحياة كقيمة يعيد طرح القضية الحتمية الأقوى من كل قانون، قضية **الوجود المشترك** الذي يستدعي حياة مشتركة. وما من حياة مشتركة تستحق هذه التسمية دون قاسم أعلى مشترك، أعلى من الانتماء الطائفي. هذا القاسم اسمه **حق المواطنة الكاملة والمتساوية في ظل دولة قانون.**

نقطة البداية !

وأنا أكتب هذا النص قرأت نصا لباحث سوري شاب (جعفر)، وجدت فيه آلام جيل فتح عيناه على وضع مغلق الآفاق ولكن يستحق عناء النضال من أجل تغييره، أنقله كما هو لأنه يذكرنا باستمرار، بأن العفونة هي أيضا، مصنع الحياة:

انهيار الائتلاف الاجتماعي : من سطوة الدولة إلى فوضى العصابات

1. وَهم "الكتلة الصلبة": تفكيك سردية الأكثرية الطائفية: إن شعار "حكم الأكثرية" الذي ترفعه القوى التقليدية، وفي مقدمتها تيار الإسلام السياسي، ليس سوى أداة تعبئة أيديولوجية تفتقر لأي مضمون سياسي حقيقي. فالأكثرية في علم السياسة لا تُبنى على "الهوية الطائفية" الخام، بل تُنتجها التقاطعات المصلحية والمادية: الأرض، الأمان، الوظيفة، والخدمات. الزعم بأن "السُنة" كتلة سياسية واحدة هو وَهمٌ سيسيولوجي؛ فمصالح الفلاح في الرقة لا تتقاطع بالضرورة مع طموحات التاجر في حلب أو الموظف في دمشق. غياب البرنامج الوطني الجامع حوّل الصراع من تنافس على بناء الدولة إلى صراع بدائي على السلطة والثروة، مما جعل الأقليات تشعر بتهديد وجودي، وحوّل "الديمقراطية المتخيلة" إلى مشروع حرب أهلية مستدامة.

2. "سلطة الأقلية الميليشياوية": السيادة فوق الأنقاض، الواقع الراهن في سوريا لا يعكس حكماً للأكثرية، بل هو هيمنة لـ "أقلية مسلحة"؛ تحالف هجين من الميليشيات، والعشائر الوظيفية، و"منصات الدعاية" المأجورة. هذا التحالف يفتقر لأي مشروع وطني، ويقتات على شعارات مستعارة عن "الحرية" لتغطية عجز بنيوي في إدارة الشأن العام. هنا، تم استبدال "الاقتصاد" بـ "التعفيش المنظّم"، وتحولت السياسة من إدارة الموارد إلى نهب الأصول العامة. إن عجز هذه السلطة عن بناء أي ائتلاف اجتماعي حقيقي دفعها للاستعاضة عنه بالعنف المحض، وتجييش العواطف القبلية والعضوية، مما خلق حالة من الفراغ المؤسساتي الذي لا يملأه إلا الرصاص.

3. "البعث" والائتلاف الفلاحي، دروس في بنية الاستبداد: بنى نظام البعث تاريخيًا نموذجًا قمعيًا دموياً، لكنه كان نموذجًا "مؤسساتيًا" بامتياز، استند إلى ائتلاف اجتماعي حقيقي قاعدته الفلاحين والطبقة الوسطى الناشئة. من خلال الإصلاح الزراعي، والتعليم المجاني، والتوظيف الحكومي، استطاع النظام بناء قاعدة صلبة عابرة للطوائف، حيث توحدت مصلحة الفلاح السني والعلوي والمسيحي تحت مظلة "الدولة الأبوية". لقد كانت دولة البعث "سجناً منظّمًا" له منطق وبيروقراطية وجيش نظامي، ومثّلت عقدًا اجتماعيًا قسريًا لكنه مستقر. وكان الثمن سحق المجتمع بالكامل . المقارنة هنا ليست حنينًا للقمع، بل إيضاح للفرق بين "الاستبداد المؤسساتي" وبين "الفوضى الميليشياوية" التي لا تملك حتى منطق الدولة في السيطرة.

4. الانهيار الكبير: حين يموت الجسد القول بأن النظام الحالي هو استمرار لـ "الأسدية" هو تشخيص قاصر؛ فما حدث ليس تبديلاً في الرأس، بل موت للجسد الاجتماعي. انهار الائتلاف الذي بناه البعث في العقد الأول من الألفية مع تبني السياسات النيوليبرالية التي دمرت الريف وهجّرت الفلاحين. ما تبقى اليوم هو هيكل أمني بلا قاعدة اجتماعية، ملأت فراغه الميليشيات. والميليشيا بطبيعتها لا تحكم ولا تدير؛ هي عصابة تفرض الإتاوات وتحمي مجالات نفوذها. نحن لا نعيش في "دولة فاشلة"، بل نحن أمام "غياب كامل لفكرة الدولة"، حيث احتكار العنف لم يعد شرعيًا، والقانون أصبح وجهة نظر يفرضها الأقوى. خاتمة: ما وراء الإبادة والسياسة حين تفقد السلطة قدرتها على بناء ائتلاف اجتماعي، تلجأ إلى "عنف الإبادة" كبديل عن السياسة. "الغزوات والفزعات" الحالية هي العلامة الأبرز على موت العقل السياسي السوري. السؤال الذي يوجهنا اليوم ليس كيف نعود للماضي، بل كيف نبني مستقبلاً يتجاوز كلا النموذجين: استبداد الدولة المركزية القاتلة، وفوضى الميليشيات المفتتة. إن بناء "دولة المواطنة" يتطلب أولًا الشجاعة في الاعتراف بأننا فقدنا "معنى الدولة"، وأن العقد الاجتماعي الجديد لا يُكتب ببنادق الميليشيات، بل بتوافق المصالح الحقيقية للسوريين والسوريات، بعيدًا عن أوهام الأكثرية والأقلية.

برلين، 2026/02/14